

Distr.: General
4 February 2002
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة السابعة والخمسون

الجمعية العامة
الدورة السادسة والخمسون
البنود ٤٢ و ٧٧ و ٨١ و ١٦٦ من جدول الأعمال
الحالة في الشرق الأوسط
خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط
اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة
البكتريولوجية (البيولوجية) والسمية وتدمير تلك الأسلحة
التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي

رسالة مؤرخة ٤ شباط/فبراير ٢٠٠٢ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم
لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طيه نص رسالة مؤرخة ٣ شباط/فبراير ٢٠٠٢ موجهة إليكم من
الدكتور كمال خرازي، وزير خارجية جمهورية إيران الإسلامية، بشأن المزمع التي لا أساس
لها من الصحة والتي أطلقها رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ضد جمهورية إيران الإسلامية
في خطابه عن حالة الاتحاد (انظر المرفق).

وأكون ممتنا لو عملتم على تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق
الجمعية العامة في إطار البنود ١٦٦ و ٤٢ و ٧٧ و ٨١ من جدول الأعمال ومن وثائق
مجلس الأمن.

(توقيع) هادي نيجاد - حسينيان
السفير
الممثل الدائم

مرفق الرسالة المؤرخة ٤ شباط/فبراير ٢٠٠٢ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة

أود الإشارة إلى الخطاب الذي أدلى به رئيس الولايات المتحدة في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ عن حالة الاتحاد وأن أعرب عن خيبة أمل كبيرة إزاء نهج العام وكذلك عن السخط الشديد للأجزاء التي أطلقت فيها ضد بلدي مزاعم لا أساس لها من الصحة ولاستخدم الرئيس لغة مهينة لدى إشارته إلى جمهورية إيران الإسلامية. فتلك الملاحظات المعدة لأغراض السياسة الداخلية ولمضاعفة الإنفاق على الشؤون العسكرية في الولايات المتحدة لا تبرر تشويه الوقائع والأحداث التاريخية، ولا يسع المرء إلا أن يرفضها باعتبارها من نوع الإثارة الترمويهية.

إن جمهورية إيران الإسلامية تشعر بخيبة أمل من النهج العام للولايات المتحدة التي باعتمادها سياسة انفرادية وساذجة تتمحور على خدمة مصالحها ولا تنصب إلا على التهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد ما تنعته الولايات المتحدة بالإرهاب استنادا إلى حق حوله لنفسها، ضاربة عرض الحائط بالحقائق العالمية البديهية وكذلك بأسباب الإرهاب الأساسية، إنما تنأى بنفسها عن هذا الزخم العالمية المتمدح الموجه ضد هذا الخطر العالمي. فهذه السياسة للولايات المتحدة تقوض التصميم العالمي على حوض حرب شاملة وواقعية ضد الإرهاب. وإننا لنقف على مفترق طرق تاريخية؛ إن هناك فرصة ذهبية متاحة للمجتمع الدولي لحشد طاقاته ضد العنف والإرهاب، وهي ما علينا اغتنامه برؤية وتبصر بدلا من اللجوء إلى تصريحات وأعمال انفرادية واستفزازية مثيرة للشقاق تتمحور على المصالح الذاتية.

وجمهورية إيران الإسلامية تدرك أن السعي إلى تحقيق الحرية والعدالة والأمن للجميع يتطلب التحلي بالواقعية واعتماد نهج متعدد التخصصات يوضع في إطار عملية تداولية في الأمم المتحدة، بهدف مكافحة الإرهاب في جميع أشكاله. وفي هذا الصدد، اقترح رئيس جمهورية إيران الإسلامية، في أعقاب وقوع مأساة ١١ أيلول/سبتمبر مباشرة، عقد مؤتمر قمة عالمي للقضاء على الإرهاب، كما أن جمهورية إيران الإسلامية قدمت مقترحات عملية إلى الأمين العام للأمم المتحدة لاغتنام فرصة الزخم المتولد والمساعدة في وضع نهج شامل وعالمي لمكافحة الإرهاب. وما زلنا على قناعتنا بأن هذا النهج الشامل لمكافحة الإرهاب هو النهج الوحيد الذي يخدم مصالح جميع أمم العالم دون استثناء. ونحن على استعداد للتعاون مع الأمين العام في هذا المسعى.

وجمهورية إيران الإسلامية، بوصفها إحدى ضحايا الإرهاب العالمي، تعمل ناشطة على مكافحة هذا الخطر. فإيران كانت البلد الأول الذي أدرك خطر الإرهاب والاتجار بالمخدرات التي منشؤها أفغانستان الواقعة تحت سيطرة الطالبان وحذرت المجتمع الدولي منه، وأسهمت بطريقة حاسمة للغاية ببروز الواقع الجديد في أفغانستان وإنشاء الإدارة المؤقتة. وفضلا عن ذلك، وفي أعقاب الأحداث المأساوية الواقعة في ١١ أيلول/سبتمبر، اتخذت إيران تدابير واسعة النطاق لمنع تسلل الإرهابيين إلى داخل إقليمها ومرورهم عبره.

ولقد اتهم رئيس الولايات المتحدة جمهورية إيران الإسلامية بالسعي إلى اقتناء أسلحة الدمار الشامل. ومما يدعو للسخرية أن تكون الإدارة في الولايات المتحدة التي عملت بشكل منتظم على فكفكة وتقويض جميع نظم مكافحة أسلحة الدمار الشامل، هي التي تسمح لنفسها بتوجيه اتهامات لا أساس لها من الصحة ضد أكثر البلدان المدافعة عن هذه النظم الدولية.

وبالفعل فإن الولايات المتحدة هي التي حالت دون إنجاز وضع البروتوكول الهادف إلى تعزيز تنفيذ اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتي أدى رفضها الكامل لأي نهج متعدد الأطراف خلال المؤتمر الاستعراضي الخامس إلى الحيلولة دون توصل المؤتمر إلى أي نتيجة. والولايات المتحدة هي التي تحاول بشكل منتظم تقويض اتفاقية الأسلحة الكيميائية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وإن هذه الإدارة هي الإدارة نفسها التي جعلت من الانسحاب الانفرادي من معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية ومن رفض معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية الحملة الأكثر أهمية في حملاتها. وفي الواقع إن الولايات المتحدة هي التي قدمت الدعم والمساعدة دون حدود في تسليح إسرائيل التي هي "أخطر الأنظمة" في المنطقة والتي ترتكب بشكل روتيني إرهاب الدولة بوسائل منها الاغتيالات وعمليات الاختطاف والتدمير لقرى بأكملها بهدف ترهيب المدنيين العاديين عن طريق استخدام أسلحة الدمار الشامل "الأكثر تدميرا".

وباختصار، فقد بات جليا كل الجلاء أن هذه الإدارة لا تسعى إلى الأخذ بنظم شفافة تقوم على قواعد متعددة الأطراف للحد من أسلحة الدمار الشامل، وترغب في أن تبقى غير مقيدة ليس فقط في استحداث ونشر هذه الأسلحة بل الأخطر من ذلك في توجيه التهم ضد الآخرين في خدمة مصالحها الخاصة.

جمهورية إيران الإسلامية لا تسعى إلى حيازة أسلحة الدمار الشامل وهي، خلافا لحليفة الولايات المتحدة في المنطقة، طرف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية، وقد وقعت معاهدة الحظر الشامل للتجارب

النووية. والشعب الإيراني، الذي كان الضحية الوحيدة لأسلحة الدمار الشامل في الجيل الماضي، يشعر بفضاعة هذه الأسلحة وهو مصمم على كفالة أن لا يعاني أي شعب آخر ما عاناه منها. وإننا عازمون على السعي إلى تحقيق هذا الهدف بالدعوة إلى إيجاد عالم حال من جميع هذه الأسلحة اللاإنسانية.

ولا بد من التشديد على أن أسلحة الدمار الشامل لا مكان لها في العقيدة الدفاعية لإيران، خلافا لما هي الحال بالنسبة للولايات المتحدة. فإيران ملتزمة التزاما كاملا بالامتثال لجميع الصكوك الدولية ذات الصلة المتعلقة بحظر هذه الأسلحة وقد تحققت المنظمات الدولية المعنية تكرارا من ذلك. وفي الوقت نفسه، فإن إيران تصر على حقها غير القابل للتصرف بتطوير صناعاتها النووية والكيميائية والبيولوجية لأغراض سلمية، وهي ستواصل القيام بذلك بقوة. وهذا الحق مكرس في جميع الصكوك الدولية ذات الصلة، والحملة المتعمدة التي تقوم بها الولايات المتحدة لحرمان إيران بطريقة اعتسافية من هذا الحق هو انتهاك آخر لهذه النظم.

وما ينبغي التحقيق فيه إنما هو الخلفية الكامنة وراء التغيير المفاجئ في اللهجة والنهج للمسؤولين في الولايات المتحدة. والحملة الإعلامية التضليلية الكثيفة من الأكاذيب والخداع التي تقوم بها إسرائيل ضد إيران منذ ١١ أيلول/سبتمبر والتبجح العلني بالفوز الذي عبر عنه مختلف المسؤولين الإسرائيليين بعد الخطاب عن حالة الاتحاد ترهن على نجاح النظام الإسرائيلي الحالي في اختطاف الجهود الموجهة إلى مكافحة الإرهاب وتحويلها إلى دعم غير مشروط من الولايات المتحدة وإطلاق العنان للاحتلال والقمع الوحشي وإرهاب الدولة ضد الشعب الفلسطيني.

إن دعم الولايات المتحدة للسياسة الإسرائيلية الراهنة هو خطأ استراتيجي فادح. فأزمة الشرق الأوسط لا يمكن حلها باستخدام القوة والقمع ومن غير أن تعود إلى الأمة الفلسطينية حقوقها الذاتية، بما في ذلك حقها في تقرير المصير. وعلى رئيس الولايات المتحدة أن يحترم على الأقل كلماته الواردة في خطابه نفسه وأن يُقر بأن الشعب الفلسطيني له نفس الحقوق "الثابتة التي لجميع الشعوب أينما كان، ... وأن هناك مطالب لا يمكن المساومة بشأنها تتعلق بالكرامة الإنسانية، وسيادة القانون، والحدود المفروضة على سلطات الدول، واحترام المرأة، والملكية الفردية، وحرية التعبير، والمساواة أمام العدالة والتسامح الديني". فإذا "اتخذت أمريكا جانب الرجال والنساء الشجعان الذين يدافعون عن هذه القيم في جميع أرجاء العالم بما في ذلك العالم الإسلامي"، فإن ذلك ينبغي على المسؤولين الأمريكيين أن يفعلوا الشيء نفسه وأن يتجنبوا القيام باعتسافا بنعت المجموعات التي تكافح لضمان هذه القيم بما فيها الكرامة الإنسانية وتحرير أرضها من الاحتلال الإسرائيلي بالإرهابيين.

والولايات المتحدة، بنعتها هذه المجموعات ومن يقدم لها الدعم المعنوي والسياسي بالإرهابيين، إنما تواجه العالم الإسلامي بأسره، الذي أدان تكرارا وبشكل صريح هذه النعوت، ومنها الإدانات الواردة في بيانات المؤتمر الإسلامي الطارئ لوزراء الخارجية المعقود في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر و ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، وهو يعتبر هذه الاتهامات العائق المحوري الأول في الكفاح العالمي ضد الإرهاب.

طلب الرئيس بوش توفير أفضل الأسلحة لمقاتلي الولايات المتحدة وإدراج أكبر زيادة في الميزانية العسكرية للولايات المتحدة خلال عقدين. كما طلب من "جميع الأمم أن تعرف: بأن أمريكا ستقوم بكل ما هو لازم لضمان أمن أمتنا". وهذه التصريحات لا يمكن أن تمثل في سياق خطابه عن حالة الاتحاد إلا طغيان النزعة العسكرية والانفرادية ومنطق الحق للقوة في عقلية الإدارة الرسمية في الولايات المتحدة. هذا الموقف، الذي هو نقيض الأسس التي تقوم عليها الأمم المتحدة، يشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن العالميين، وسابقة على درجة كبيرة من الخطورة بالنسبة للعلاقات الدولية القائمة على أساس القوة.

وعلى العكس من ذلك، فإن السلاح المفضل للشعب الإيراني هو قوة الحجة، وزيادة الجهود الرامية إلى الحوار وتعزيز التفاهم، وبذل المزيد من التضحيات من أجل قضية الحرية والعدالة. فلقد برهن الشعب الإيراني أنه لن يخضع للضغوط، ولا يقبل بالتدخل في شؤونه الداخلية ولا بالإهانات الموجهة ضد مؤسساته المنبثقة عن الدستور الذي ينص على وجوب إدارة شؤون البلد على أساس الرأي العام المعبر عنه بواسطة الانتخابات المباشرة أو غير المباشرة. وينبغي ألا يكون ذلك صعبا على فهم الولايات المتحدة له في ضوء العملية الانتخابية الدستورية الخاصة بها، وبالأخص في ضوء أحداث تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠.

(توقيع) كمال خرازي

وزير خارجية

جمهورية إيران الإسلامية